تبعًا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرًا امتدح
عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمنّ عليّ اعطك فتمنى ان يكون كاتبًا له فلم يجبه الى ذلك
واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وامكنني منها لم اترك مقالتي الاولى واثني عليه
ان اكون كاتبًا له كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا هو ابو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
واما قوله لا تتركني فيهم شطيرًا اني اذن اهلك او اطيرا بنصب اهلك باذن مع انها وقعت
حشوًا بين اسم ان وخبرها فضرورة او لا ضرورة والخبر اي خبر انّ محذوف اي اني لا
لا استطيع ذلك اولا اقدر عليه ثم استانف باذن فنصب وجملة اني على هذا معترضة
بين اذن وما هو جواب له والاصل لا تتركني اذن اهلك وذهب الفرا الى عدم اشتراط التصدر
والشطير بشين معجمة الغريب وقال الاصمعي البعيد وهو مفعول ثان لتتركني لا حال والى
هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صُدِّرت فان كان السابق عليها اي على اذن
واوًا او فا جاز النصب والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام
ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستانفة
والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها وقد قرئ في الشواذ واذن لا يلبثوا فاذن لا يؤتوا
بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابي بن كعب والغالب
الرفع وبه قراءة السبعة فيهما والى هذا اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من
بعد عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذًا احسن اليك فان
قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوًا او على الجملتين معًا
جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان
المعطوف على الاول اول انتهى الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلًا قياسًا
على بقية النواصب واليه الاشارة بقول النظم وتصول باذن المستقبلا فيجب الرفع في نحو
اذن يصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال ولا مدخل للجزا في الحال لما تقدم انك
الامر الثالث ان يتصلا اي ان يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما
بعدها واليه الاشارة بقول النظم والفعل تجد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار
اليه بقول النظم او قبله اليمين كقوله اذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل
المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد موكد فلم يمنع الفصل
به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها
حكاه ابو عبيدة واشترطه ابو الله الَّفي حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير
القسم ولو كان ظرفًا او عديله فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن معه على العمل فيما بعدها
واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل
بالنداء والدعا والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب
وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء الشروط العمل وهو
القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها
على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي
الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع فصل فتنصب المضارع بان مضمرة وجوبا في
خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنى او معنى

لا لفظا

لا لفظا منفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان ليظلمهم لم
يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام
واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه
اللام وخالفهم الكوفيون فيهما وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال
سموت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان
زيد مريدًا للفعل او مقدرًا له واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن
مقالتها ما كنت حيا لاسمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع لزم تقديم معمول صلتها عليها
وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في صريح ان في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا والجواب
واحد وحكمة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام
في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار
ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى ورد بان ان يفترى
في تاويل مصدر يخبر به عن القران وهو مصدر بمنزله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقران المقروء
لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان اللام فيما الخبر فيه مز يد او نحوه وزعم بعضهم ان
هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز
في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل
تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص
فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه وارادوا الثاني والى هذه
المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمرا الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا
صلح في موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله
لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها
الا الاستثنائية نحو لاقتلنه اي الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو زياد الاعجم
وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها
ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين
عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة
تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشا عنها
فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا
يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم وان والفعل في هذه المسئلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف
على مصدر منتصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم مني وقضاء منك لحقي وليكونن استسهال
مني للصعب او ادراك للمنى وليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن كسر مني للكعوب او استقامة منها
واليه اشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا الموضع الثالث بعد حتى
الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن المتكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى
امر الله فان الفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر بالقتال والقايه الى المخاطب به او مستقبلا باعتبار ما قبلها
من غير اعتبار التكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن
الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم ولحتى الغائية ينتصب الفعل بعدها
معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة

المراد بذلك المرادي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)